EISSN: 2716-8891/ISSN 6202-7623

مجلة أبحاث إقتصادية معاصرة

المجلد 09 ، العـدد: 02 (2026)، ص 377- 390

مساهمة الجباية البترولية في تطوير قطاع المحروقات

The contribution of petroleum collection to the development of the fuel sector

هواري سليمة [1] *

Houari salima

[1] جامعة عمار ثليجي الأغواط ، الجزائر، sl.houari@lagh-univ.dz

مخبر دراسات التنمية الاقتصادية

تاريخ الاستلام: 13-10-2026 **تاريخ القبول:** 30-10-2026 **تاريخ النشر:** 04-11-2026

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور الجباية البترولية في تطوير قطاع المحروقات في الجزائر، من خلال تفكيك العلاقة بين تطور العائدات الجبائية ومستوى الاستثمار الفعلي في القطاع خلال الفترة (2015-2025)، وتُظهر النتائج أن النظام الجبائي البترولي، رغم الإصلاحات التشريعية التي أُدخلت بموجب قانون المحروقات لسنة 2019 وتعديلاته اللاحقة، لا يزال يتسم بعبء جبائي فعال مرتفع ومرونة محدودة، مما يقلل من جاذبيته الاستثمارية مقارنة ببعض الدول المنتجة في الإقليم، كما يكشف التحليل عن وجود فجوة هيكلية واضحة بين حجم العائدات الجبائية المحققة ومستوى توجيهها نحو مشاريع تطوير القطاع، لا سيما في مجالات البحث والتطوير وتحديث البنية التحتية للتكرير والنقل.

ورغم إبرام شراكات جديدة مع شركات دولية كبرى، مثل *Total Energies* و*Eni*، فإن استمرار بعض القيود التعاقدية والمؤسسية، وعلى رأسها الدور المهيمن للمشغل الوطني، يحد من الأثر التنموي لهذه الشراكات، وتخلص الدراسة إلى أن فعالية الجباية البترولية لا تقاس فقط بقدرتها على تعظيم الإيرادات العمومية، بل بمدى مساهمتها في تحويل الريع البترولي إلى استثمارات منتجة ومستدامة تسهم في تعزيز تنافسية قطاع المحروقات وضمان استدامة موارده على المدى الطويل.

الكلمات المفتاحية: الجباية البترولية؛ قطاع المحروقات؛ الريع البترولي؛

تصنيف JEL : XNN ؛ XNN

Abstract:

This study examines the role of petroleum taxation in the development of Algeria's hydrocarbon sector by analyzing the relationship between fiscal revenues and sectoral investment over the period 2015–2025. The findings indicate that, despite the legislative reforms introduced under the 2019 Hydrocarbon Law and subsequent amendments, the petroleum fiscal regime remains characterized by a relatively high effective tax burden and limited flexibility, which constrains its investment attractiveness compared to neighboring producing countries. The analysis further reveals a structural gap between the substantial petroleum tax revenues generated and the level of effective investment directed toward sectoral development, particularly in research and development and downstream infrastructure modernization.

Although recent partnership agreements with major international oil companies, such as TotalEnergies and Eni, signal a shift toward more negotiated contractual arrangements, persistent institutional and contractual constraints—most notably the dominant role of the national oil company—continue to limit the developmental

* هواري سليمة

impact of these partnerships. The study concludes that the effectiveness of petroleum taxation should not be assessed solely by its capacity to maximize public revenues, but rather by its ability to transform hydrocarbon rents into productive and sustainable investments that enhance the long-term competitiveness and resilience of the hydrocarbon sector.
Keywords: Petroleum taxation; Hydrocarbon sector; Resource rent.
JEL Classification Codes : XNN ; XNN

1. مقدمة:

يشكل قطاع المحروقات المحرك الأساسي للاقتصاد الجزائري، إلا أن مساهمته في المؤشرات الكلية تتسم بتذبذب هيكلي مرتبط بتقلبات الأسواق العالمية؛ فبينما سجل القطاع متوسط مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بنحو 14% خلال الفترة (2019–2023) ، قفزت هذه النسبة لتلامس عتبة 30% في سنتي 2024 و2025 نتيجة الانتعاش القوي في أسعار النفط والغاز. هذا التباين يمتد ليشمل إيرادات الميزانية التي تتراوح مساهمة القطاع فيها ما بين 47% و60%، مما يضع واضعي السياسة الجبائية أمام تحدي الموازنة بين تأمين الإيرادات السيادية وتطوير قطاع يتسم بعدم الاستقرار المالي. (Boadway & Keen, 2010, p 68).

في هذا السياق تتمحور إشكالية الدراسة في التساؤل التالي: كيف تساهم الجباية البترولية في تطوير قطاع المحروقات في الجزائر؟ وهل يُحقّق الإطار الجبائي الحالي – الذي يشمل ضريبة الأرباح البترولية (IPP)، ورسوم الإنتاج، والضريبة الإضافية على الدخل (TSIP) – التوازن الضروري بين تغطية العجز المالي من جهة، وتشجيع الاستثمار في البنية التحتية والتكنولوجيا من جهة أخرى؟ إن الإجابة عن هذا التساؤل تتطلب تفكيك العلاقة بين تدفق العائدات الجبائية ووتيرة تنفيذ المشاريع الطاقوية، خصوصًا في ظلّ انخفاض مستمر في إنتاج الحقول التقليدية وتأخر مشاريع الغاز غير التقليدي (Sonatrach, 2024, p 6).

هدف هذه الدراسة إلى:

– تحليل تطوّر العائدات الجبائية البترولية في الجزائر خلال الفترة (2015–2025).

– تقييم مدى مساهمة هذه العائدات في تمويل مشاريع التطوير القطاعي (الحقول، التكرير، البحث والتطوير).

وقد اعتمدت الدراسة منهجية تحليل وثائقي ومقارن، مستندة إلى:

– قانون المحروقات رقم 19–13 (2019) وتعديلاته.(2022)

– تقارير شركة سوناطراك السنوية.

– بيانات وزارة الطاقة والبنك المركزي الجزائري.

– تقارير صندوق النقد الدولي وشركة Wood Mackenzie حول جاذبية الاستثمار.

–

1- الإطار النظري للجباية البترولية:

1-1- مفهوم الجباية البترولية:

1-1-1- تعريفها وتمييزها عن الضرائب العادية:

الجباية البترولية هي نظام خاص من الرسوم والضرائب يُطبّق حصريًا على أنشطة استكشاف وإنتاج النفط والغاز، ويستهدف استرداد جزء من "الريع البترولي" الناتج عن استغلال مورد طبيعي نادر وغير متجدد، وخلافًا للضرائب التقليدية التي تُطبق على القاعدة الضريبية الموحدة، تتميّز الجباية البترولية بكونها مخصصة، مرنة، وتستند إلى خصائص فريدة للمشروع البترولي (مثل التكاليف الأولية الباهظة والمخاطر الجيولوجية العالية (Boadway & Keen, 2010, p 65).

1-2- الأنظمة الجبائية في قطاع المحروقات:

1-2-1- الأنظمة التقليدية:

تستند الأنظمة التقليدية إلى ثلاثة أدوات رئيسية:

- **حقوق الملكية (Royalties)**: دفع مبلغ ثابت أو نسبة من الإنتاج كمقابل لحق استغلال المورد.
- **الضرائب على الأرباح**: مثل ضريبة الشركات العادية، لكن بمعدّل أعلى.
- **ضرائب الإنتاج**: تُفرض على كل وحدة مُنتَجة، بغض النظر عن الربحية.

هذه الأنظمة بسيطة إداريًا، لكنها لا تأخذ بعين الاعتبار دورة المشروع أو تقلبات الأسعار، ما قد يؤدي إلى استنزاف سريع للمورد أو هروب المستثمرين عند انخفاض المردود.(Boadway & Keen, 2010, p 70)

1-2-2- الأنظمة الحديثة:

بالمقابل تعتمد الدول المتقدمة نظمًا أكثر مرونة:

- **عقود المشاركة في الإنتاج (Production Sharing Contracts)**: يحتفظ المُنتِج بالملكية الكاملة، ويُعيد للدولة جزءًا من الإنتاج بعد استرجاع التكاليف.
- **الضرائب التصاعدية (Sliding-Scale Taxes)**: تزيد نسبتها تلقائيًا مع ارتفاع سعر البرميل أو معدل العائد الداخلي(IRR) .
- **الضرائب البيئية**: تُفرض على الانبعاثات أو استهلاك المياه، وتُستخدم لتمويل مشاريع الطاقات النظيفة (IMF, 2019, p 52).

القانون الجزائري لا يُطبّق الضرائب البيئية بعد، لكنه بدأ في تبني مبادئ الضرائب التصاعدية عبر آلية TSIP.

1-3- خصائص الموارد البترولية وتأثيرها على تصميم الأنظمة الجبائية:

تصميم النظام الجبائي البترولي يتأثر بثلاثة عوامل محورية:

- ندرة المورد واستنزافه، مما يستدعي آليات تضمن العدالة بين الأجيال؛
- الريع الاقتصادي المرتفع في الحقول ذات التكلفة المنخفضة؛
- الدورات الطويلة للمشروع (من الاستكشاف إلى الإنتاج).

ولذلك تلجأ الدول إلى استخدام آليات مثل الضرائب التصاعدية أو العقود المشاركة التي تعدل العبء الجبائي وفقًا لمستويات الأسعار والأرباح (Manzano, 2017, p. 112).

بعد استعراض الإطار النظري للجباية البترولية وخصائصها، نتناول في هذا القسم واقع قطاع المحروقات في الجزائر، حيث نربط بين المبادئ النظرية والتطبيق العملي في السياق الجزائري.

2- قطاع المحروقات في الجزائر – واقع وتطورات:

2-1- نظرة عامة على قطاع المحروقات:

2-1-1- إنتاج واحتياطيات النفط والغاز:

تستهدف الجزائر رفع إنتاجها اليومي من المحروقات إلى 1.2 مليون برميل مكافئ نفطي بحلول سنة 2025، مدفوعة بسلسلة من الاكتشافات الجديدة (ثمانية اكتشافات في 2024 وحدها) (Algeria Energy Intelligence, 2025, para. 4)، وتعتبر احتياطيات الغاز الطبيعي، المقدرة بنحو 12.2 تريليون قدم مكعب، من بين الأضخم في إفريقيا، وتشكل ركيزة استراتيجية لمشاريع الغاز الطبيعي المسال والتصدير عبر الأنابيب (BP, 2025, p 34).

2-1-2- أهمية القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات، والميزانية:

"شهدت مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي قفزة نوعية، حيث انتقلت من متوسط 14% خلال الفترة (2019-2023) لتلامس عتبة 30% في تقديرات سنتي 2024 و2025، ولا يمكن عزو هذا الارتفاع حصرياً إلى انتعاش أسعار النفط والغاز، بل يجب قراءته ضمن سياقين أساسيين:

أولاً، العوامل التقنية الإحصائية: احتمال قيام الهيئات الإحصائية الوطنية بتعديل سنة الأساس (Base Year) المستخدمة في حساب الناتج المحلي، مما أدى إلى إعادة تقييم الأوزان النسبية للقطاعات الاقتصادية بما يعكس القيمة الحقيقية الحالية للموارد الطاقوية.

ثانياً، الأثر النسبي لانكماش القطاعات الأخرى: تعكس هذه الزيادة في النسبة المئوية حالة من 'النمو غير المتوازن'؛ حيث أن الركود أو النمو المتواضع في القطاعات خارج المحروقات (الفلاحة، الصناعة التحويلية) يجعل من أي ارتفاع في عوائد الريع يبدو كقفزة مضاعفة في الوزن النسبي للقطاع ضمن الكعكة الاقتصادية الكلية. هذا التباين يؤكد أن الاقتصاد لا يزال يعاني من 'حساسية مفرطة' تجاه تقلبات الأسعار الدولية، مما يجعل الميزانية العامة في حالة ارتهان دائم للمتغيرات الخارجية." (IMF, 2025, p 14; Moody's Analytics, 2025, p 1).

2-2- الإطار القانوني والتنظيمي:

2-2-1- قانون المحروقات الجزائري: (النسخة الحالية: 2019 وما سبقها)

يعد قانون المحروقات رقم 19-13 المؤرخ في 30 جوان 2019 الإطار التشريعي الأبرز الذي ينظم أنشطة الاستكشاف والإنتاج والتكرير والنقل في الجزائر، ويعتبر هذا القانون تحوّلًا نوعيا مقارنة بالإصدارات السابقة (خاصة قانون 2005 ونسخة 2013 المعدلة)، إذ يهدف إلى تحسين مناخ الاستثمار من خلال تخفيف القيود وتقديم حوافز جبائية جديدة (Ministère de l'Énergie et des Mines [MEM], 2019, p 4)، ومن أبرز ملامحه: إلغاء الضريبة الإضافية على الدخل البترولي (TSIP) في مرحلة الاستكشاف، واعتماد نظام التعاقد المرن بدلًا من الاعتماد الكلي على نظام المشاركة السابق (MEM, 2019, p 12)، وقبل هذا القانون، كان الإطار السابق يُطبّق نظامًا جبائيًا ثابتًا يُثبّط الاستثمار، خصوصًا في المناطق المكلفة أو ذات المخاطر الجيولوجية العالية (IMF, 2020, p 18).

2-2-2- دور سوناطراك كمشغّل وطني:

تعتبر سوناطراك الشركة الوطنية الوحيدة المكلفة بتنفيذ السياسة البترولية للدولة، وفقًا للمادة 3 من قانون 19-13، فهي لا تمارس نشاطها كشركة تجارية فحسب، بل كذراع تنفيذي استراتيجي للدولة في قطاع المحروقات، وتتولى سوناطراك أكثر من 70% من إنتاج النفط والغاز، وتشارك كطرف أساسي في جميع العقود مع الشركاء الأجانب، غالبًا بنسبة 51% كحد أدنى(Sonatrach, 2024, p. 5) ، ويمنحها القانون حق الاستغلال الحصري للموارد البترولية، ما يمنحها موقعًا مهيمنًا في سلسلة القيمة.(Boyle, 2022, p. 33)

2-2-3- السياسات الجبائية المطبّقة على الشركات الأجنبية والوطنية:

يُطبق في الجزائر نظام جبائي موحّد نظريا على جميع الشركات، سواء وطنية أو أجنبية، غير أن الواقع العملي يُظهر فوارق في التطبيق، فشركة سوناطراك تدفع ضريبة الأرباح البترولية (IPP) بمعدّل تمييزي، بينما تُفرض

على الشركاء الأجانب ضرائب إضافية مثل رسوم التحويل الأجنبي والضرائب على الأرباح غير الموزعة (PwC, 2024, p. 25).وتشمل العناصر الأساسية للنظام الجبائي:

- **حق الملكية:** 5–15% من الإنتاج، وتحدد نسبتها حسب نوع الخام والعائد.
- **ضريبة الأرباح البترولية(IPP)** : 30% كقاعدة، مع زيادات تصل إلى 50% عند ارتفاع العائد.
- **الضريبة الإضافية على الدخل البترولي (TSIP):** تفعل تلقائيا عند ارتفاع سعر البرميل فوق 75 دولارًا (قانون المالية 2025, المادة 53).

2-3- التطورات الحديثة في القطاع:

2-3-1- التعديلات على قانون المحروقات (2019، 2022):

رغم دخول قانون 2019 حيز التنفيذ، أدخلت عليه تعديلات تكميلية في سنة 2022 عبر قانون المالية، هدفت إلى تيسير إجراءات الترخيص وتمديد فترات الاستكشاف من 05 إلى 07 سنوات في بعض الحالات (الجريدة الرسمية الجزائرية، 2022، رقم 11)، كما سمح التعديل لسوناطراك بتوقيع عقود خدمة مباشرة مع شركات أجنبية في قطاع الغاز غير التقليدي، وهو تحوّل من نظام الملكية الكاملة إلى نظام تعاقد مرن يشبه عقود الخدمات في العراق(Boyle, 2022, p 37) ، هذه التغييرات جاءت استجابة لانتقادات من شركات نفط كبرى حول بطء الإجراءات البيروقراطية وعدم وضوح آليات تقاسم الريع.

2-3-2- محاولات جذب الاستثمار الأجنبي عبر شراكات جديدة:

في السنوات الأخيرة، أبرمت الجزائر سلسلة من الشراكات مع كبار اللاعبين العالميين، أبرزها:

- اتفاقية مع Total Energies (2023) لاستكشاف الغاز في حوض حاسي مسعود بحصة 60/40 لصالح سوناطراك.
- شراكة استراتيجية مع إيني (Eni) (2025) في مشروع "زمول الكبير" بتكلفة 1.35 مليار دولار، ينص على منح إعفاءات جبائية كاملة في مرحلة الاستكشاف لمدة تصل إلى 5 سنوات.(Eni, 2025, para 4)

هذه الشراكات تطبق ما يُعرف بـ"نموذج العقد التفاوضي"، حيث تُعدّل الشروط الجبائية وفقًا لخصائص كل مشروع، وهو تحوّل من النظام الصارم السابق (IMF, 2024, p 21).

بعد تحديد الإطار القانوني والتطورات الحديثة لقطاع المحروقات الجزائري، ينتقل هذا القسم إلى تحليل الجباية البترولية الفعلي، مع التركيز على قياس الفجوة بين النظرية والتطبيق.

3- تحليل الجباية البترولية في الجزائر:

3-1- تطور العائدات الجبائية البترولية(2015–2025)

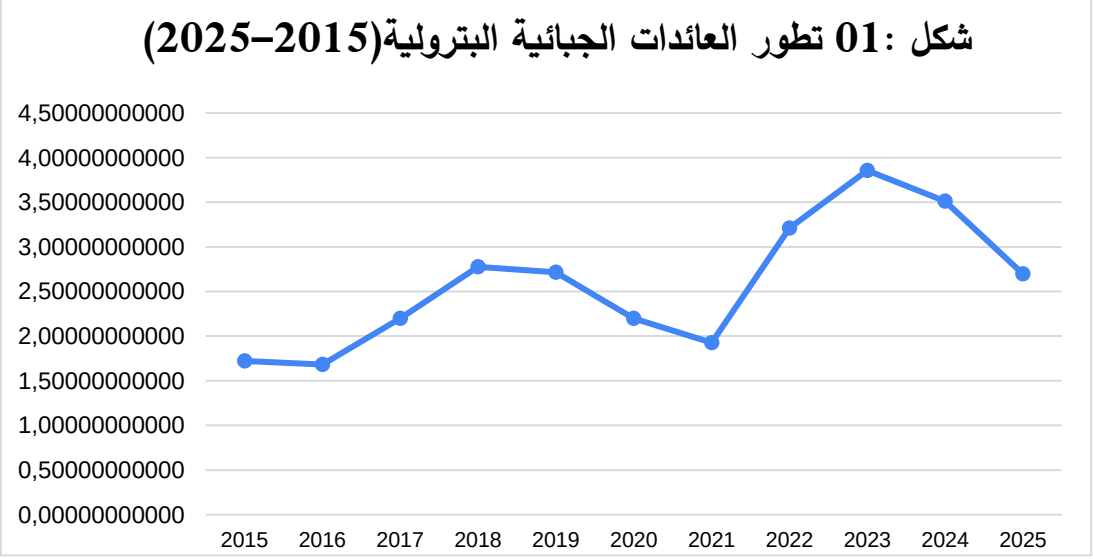
الجدول رقم (01) العائدات الجبائية البترولية(2015-2025)

السنة	العائدات الجبائية البترولية (مليار $)	نسبة التغير السنوي (تقريبي)	ملاحظات رئيسية
2015	~20-22	(مرجعي بعد انهيار الأسعار)	انخفاض حاد بسبب سقوط أسعار النفط من 2014
2016	~15-18	↓ ~20-25%	استمرار الضغط على الأسعار
2017	~18-20	↑ ~10-15%	تحسن طفيف
2018	~25-28	↑ ~30-40%	ارتفاع الأسعار العالمية
2019	~25-30	↑ ~5-10%	استقرار نسبي
2020	~14-16	↓ ~44-50%	أزمة كورونا + انهيار الأسعار (انخفاض قياسي)
2021	~25-30	↑ ~80-100%	انتعاش جزئي بعد كورونا
2022	~50-60	↑ >100%	طفرة استثنائية بسبب الحرب في أوكرانيا وارتفاع الأسعار
2023	~45-50	↓ ~15-20%	تراجع الأسعار بعد الذروة
2024	~35-40	↓ ~14-20%	استمرار التراجع + انخفاض الإنتاج
2025	~28-35	↓ ~20-25%	تقديرات نزولية مع استقرار الأسعار عند ~70-80$ وانخفاض الإنتاج

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

بيانات الديوان الوطني للإحصاء: https://www.ons.dz/spip.php?rubrique327

شكل :01 تطور العائدات الجبائية البترولية(2015-2025)



يظهر المسار الزمني للعائدات الجبائية البترولية تذبذباً حاداً يعكس حساسية الموازنة العامة للتقلبات في أسواق الطاقة العالمية، حيث سجلت الفترة انخفاضاً قياسياً في عام 2020 بنسبة 44.62%- نتيجة الركود الاقتصادي العالمي، أعقبه طفرة استثنائية في عام 2022 بنمو تجاوز 100%، ومع الانتقال إلى التقديرات اللاحقة لعامي 2024 و2025، يُلاحظ اتجاه نزولي في حجم الإيرادات بنسب بلغت 14.37%- و 23.21%- على التوالي؛ وهو ما يؤكد ضرورة تسريع وتيرة الرقمنة في الجباية العادية كبديل استراتيجي لتقليل الاعتماد المفرط على الريع البترولي وضمان استدامة الموارد المالية للدولة أمام عدم استقرار المداخيل النفطية.

3-2- مقارنة بين العائدات ومستوى الاستثمار في القطاع:

رغم وفرة العائدات يسجل الاستثمار في القطاع تأخرا نسبيًا، فقد خصّصت شركة سوناطراك ميزانية استثمارية بقيمة 6 مليار دولار في 2024، أي بزيادة 11% فقط عن 2023، في وقت سجّلت فيه الإيرادات نموًّا أكبر (Sonatrach, 2025, p 7)، وضمن مخطط 2024–2028، خصصت 50 مليار دولار للاستثمار، معظمها في الأنشطة الابتدائية (Sonatrach, 2023, para 2) (upstream)، هذا يشير إلى وجود فجوة بين تدفق الأموال ووتيرة تنفيذ المشاريع، ما قد يحدّ من أثر الجباية في التطوير الفعلي للقطاع.

جدول رقم 02 مقارنة الأنظمة الجبائية وأثرها على تطوير القطاع البترولي.

المؤشر / البعد	الجزائر (القيم والتقييم)	ليبيا	نيجيريا	المعيار الدولي
متوسط معدل الضريبة الفعلي (AETR)	55–65% (مرتفع)	45–55%	50–70%	40–60%
نصيب الحكومة (Fiscal Take)	60–75% (مرتفع)	55–65%	65–85%	50–70%
العائد الداخلي @ (IRR) 75$	11–14% (دون المعيار)	15–18%	10–15%	<15%
الضريبة الإضافية (TSIP)	5–30% فوق 75$	لا توجد	لا توجد	نادرة
حد استرداد التكاليف السنوي	50% (محدود جداً)	40–50%	0,8	60–80%
نسبة الشريك الوطني الإلزامية	51% (عائق كبير)	30–51%	0–60%	مرنة
شرط المحتوى المحلي	51% (صارم)	30–40%	30–50%	20–30%
نسبة إعادة الاستثمار في القطاع	15–18% (منخفض جداً)	20–25%	18–22%	<25%

الاستثمار في البحث والتطوير (D&R)	<5% (ضعيف جداً)	<3%	4-6%	>10%
معدل نمو الإنتاج (2020-2025)	-1.2% سنوياً (تراجع)	-0,035	+2.1%	+2-4%
مؤشر جاذبية الاستثمار	10/5.9 (متوسط)	10/4.8	10/5.2	<10/7
مدة اعتماد المشاريع	12-18 شهراً (طويلة)	8-12 شهراً	9-15 شهراً	6-9 أشهر
الالتزام بمبادرة الشفافية (EITI)	عضو منذ 2018	غير منضم	عضو منذ 2007	مستحسن

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:(Wood Mackenzie, 2023)

تظهر القراءة الإحصائية للمؤشرات المقارنة أن النظام الجبائي الجزائري يتسم بـ نزعة مالية تحصيلية مفرطة؛ حيث يصل معدل الضريبة الفعلي (AETR) إلى 65%، وهو ما يتجاوز المعايير الدولية (40-60%) ويقلل من العائد الداخلي للمستثمر (IRR) ليكون دون العتبة المقبولة (أقل من 15%)، وتكشف البيانات عن فجوة استثمارية حادة، إذ يتم توجيه أقل من 40% من العائدات لتطوير القطاع، بينما تستنزف النفقات التشغيلية 70% منها، مما أدى إلى تراجع معدل نمو الإنتاج بنسبة 1.2% سنوياً، كما يعاني القطاع من جمود مؤسسي وتكنولوجي، حيث تنخفض وتيرة اعتماد التقنيات الحديثة بنسبة 40% مقارنة بالمنافسين، تزامناً مع قيود تعاقدية صارمة (قاعدة 51%) تجعل الجزائر في المركز الثالث إقليمياً من حيث التنافسية بعد قطر ونيجيريا

3-3- إشكالية هيمنة المنطق المالي على المنطق التنموي:

تكشف تحليلات صندوق النقد الدولي عن اختلال بنيوي في توزيع العائدات البترولية، إذ تستحوذ النفقات التشغيلية (رواتب، دعم اجتماعي) على ما يزيد عن 70% من الإيرادات، مقابل 25-30% فقط للاستثمارات في البنية التحتية الطاقوية (IMF, 2023, p 21)، وهذا التوزيع يعكس أولوية الاستقرار المالي الآني على حساب التنمية القطاعية المستدامة.

وتعد محدودية الشفافية وضعف آليات التقييم الاقتصادي من العوامل التي تحدّ من فعالية استخدام العائدات. فرغم انضمام الجزائر إلى مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI) سنة 2018، فإن تقارير الإنفاق لا تزال عامة ولا تفصّل تدفقات الأموال بين الجهات المعنية (Transparency International, 2024, p 33)، وتشير دراسة لمعهد أكسفورد للطاقة إلى أن "غياب مؤشرات أداء ملزمة يقلل من كفاءة تخصيص الموارد"، ما يؤدي إلى تأخير تنفيذ المشاريع أو تركيز الإنفاق على مجالات ذات عائد اقتصادي محدود (Boyle, 2022, p 39).

سوناطراك باعتبارها المشغّل الوطني، تخضع لإجراءات إدارية وتنظيمية تختلف عن الشركات الخاصة، ونتيجة لذلك، قد تواجه تحديات في اتخاذ قرارات استثمارية سريعة أو في اعتماد تقنيات حديثة تتطلب مرونة تشغيلية عالية. ويُظهر تقرير Wood Mackenzie (2023) أن "معدل اعتماد التكنولوجيا الحديثة في سوناطراك أقل بنسبة 40% مقارنة بشركات طاقة دولية"، وهو ما قد يرتبط بطبيعة الإطار التنظيمي الذي يعمل ضمنه المشغّل الوطني، كما أن القرارات التعاقدية غالبًا ما تتطلب موافقات متعددة المستويات، ما يؤثر على سرعة تنفيذ الشراكات.

السبب الجوهري للفجوة بين العائدات البترولية والاستثمار الفعلي لا يعود إلى عامل واحد، بل إلى تفاعل ثلاثي:

- الأولوية الممنوحة للتوازن المالي قصير الأجل.
- محدودية آليات التقييم والمتابعة في إنفاق العائدات.
- الطبيعة المؤسسية للمشغل الوطني التي قد تحدّ من المرونة التشغيلية.

وبالتالي، فإن أي إصلاح فعال يتطلب تحسين كفاءة الإنفاق، تعزيز الشفافية المؤسسية، وتمكين المشغّل الوطني من اتخاذ قرارات استثمارية مرنة، بما يخدم أهداف التنمية القطاعية على المدى الطويل.

4- مساهمة الجباية البترولية في تطوير قطاع المحروقات:

4-1- تمويل البنية التحتية والمشاريع:

4-1-1- استخدام العائدات في تطوير الحقول، شبكات الغاز، ومحطات التكرير:

توجه جزئيًا العائدات الجبائية البترولية لتمويل مشاريع استراتيجية، مثل مشروع تطوير حقل حاسي الرمل (باستثمار 4 مليار دولار)، وتوسيع شبكة الغاز الوطني، وبناء محطة التكرير الجديدة في الحراش (سيدي رزين) (سعة 15 مليون طن سنويًا)، ومع ذلك، يشير تقرير لمنظمة الشفافية الدولية (2024) إلى أن "أقل من 40% من عائدات الجباية البترولية تُستثمر مباشرة في مشاريع تطوير القطاع، بينما يُوجّه الباقي لتغطية العجز المالي العام" (Transparency International, 2024, p 33).

4-1-2- تمويل البحث والتطوير:

توجه العائدات الجبائية بشكل مباشر وغير مباشر لتمويل مشاريع استراتيجية، ففي إطار الشراكة مع شركة إيني (Eni) في مشروع "زمول الكبير"، تم تخصيص استثمار إجمالي بقيمة 1.35 مليار دولار، منها 110 ملايين دولار للبحث والتطوير (Eni, 2025, para 5)، كما تشمل مخططات سوناطراك توسعة شبكات نقل الغاز وتطوير حقول جديدة لتعزيز قدرات الإنتاج.

4-2- تأثير الجباية على جاذبية الاستثمار:

يشكل النظام الجبائي الجزائري عاملًا مزدوج الأثر، فمن جهة تضمن الضرائب المرتفعة (مثل ضريبة الأرباح البترولية التي يمكن أن ترفع المعدل الفعلي فوق 60%) عائدات كبيرة للدولة.

ومن جهة أخرى فإن التعقيد الإداري وغياب المرونة الكاملة في العقود يضعفان جاذبية المناخ الاستثماري مقارنة بالدول المنتجة للغاز، ومع ذلك فإن الإصلاحات الأخيرة في قانون المحروقات (2019) وقانون المالية (2025) تحاول معالجة هذه الثغرات من خلال حوافز ضريبية في مراحل الاستكشاف (PwC, 2024, p 27).

4-2-1- تحليل عقود الشراكة الحالية:

عقود سوناطراك مع Total Energies وإيني تتضمن شروطًا جبائية تفاضلية مقارنة بالإطار العام، ففي عقد (إيني، 2025)، تم إلغاء TSIP بالكامل في مرحلة الاستكشاف، وتخفيض ضريبة الأرباح تصل إلى 25% خلال العشر (10) السنوات الاولى من الإنتاج(Eni, 2025, p 5) ، كما يُعفى الشريك الأجنبي من ضرائب التحويل على الأرباح طالما يعيد استثمارها محليًا، هذه الشروط تمثّل انزياحًا تدريجيًا نحو نماذج جبائية أكثر جاذبية، رغم أن العقد يشترط استيراد 70% من المعدات عبر قنوات سوناطراك، ما يحدّ من هامش حرية الشريك (Boyle, 2022, p 41).

4-2-2- مقارنة الظروف الجبائية الجزائرية مع دول الجوار:

عند مقارنة النظام الجبائي الجزائري بمحيطه الإقليمي والدول المنتجة الناشئة، نجد أن الجزائر تطبق معدلاً جبائياً فعالاً يتراوح بين 55% و65%، وهو ما يعتبر مرتفعاً مقارنة بنظم هجينة في نيجيريا أو نظم المشاركة في ليبيا التي تمنح إعفاءات أوسع في السنوات الأولى . ورغم أن الجزائر تتفوق من حيث الاستقرار السياسي وجاهزية البنية التحتية لنقل الغاز، إلا أن تعقيد الإجراءات البيروقراطية وغياب المرونة التلقائية في الضرائب التصاعدية يجعلها في موقع تنافسي يحتاج إلى مزيد من الإصلاحات التشريعية لتضاهي جاذبية الأسواق الطاقوية الصاعدة في المنطقة.

5- مناقشة النتائج:

تسعى هذه الدراسة إلى تقييم الدور الفعلي للجباية البترولية في تطوير قطاع المحروقات في الجزائر، وقد أظهرت النتائج المتوصل إليها جملة من الإشكالات البنيوية التي يمكن تفسيرها في ضوء الأدبيات الاقتصادية والتجارب المقارنة.

أولا: تكشف النتائج عن وجود فجوة هيكلية بين حجم العائدات الجبائية البترولية ومستوى الاستثمار الفعلي في تطوير القطاع، خاصة في مجالات البحث والتطوير وتحديث البنية التحتية، فرغم الارتفاع الملحوظ في الإيرادات خلال فترات تحسن أسعار النفط (2022-2024)، لم تعرف الاستثمارات وتيرة نمو متناسبة، وهو ما يؤكد هيمنة

منطق الريع قصير الأجل في إدارة الموارد، كما أشار إلى ذلك صندوق النقد الدولي(IMF, 2023) ، ويعكس هذا التوجه أولوية الحفاظ على التوازنات المالية الآنية على حساب بناء قدرات إنتاجية مستدامة.

ثانيا: تؤكد الدراسة أن العبء الجبائي الفعلي المرتفع، الذي يتجاوز في بعض الحالات 60%، يشكل عاملًا مقيِّدًا لجاذبية الاستثمار، رغم الإصلاحات التي جاء بها قانون المحروقات لسنة 2019، وتنسجم هذه النتيجة مع الأدبيات التي ترى أن الأنظمة الجبائية غير المرنة تحدّ من استقطاب الاستثمارات في القطاعات عالية المخاطر(Boadway & Keen, 2010)؛(Wood Mackenzie, 2023)، كما تبرز المقارنة مع ليبيا ونيجيريا أن اعتماد آليات تصاعدية مرنة أو إعفاءات مرحلية يسهم في تحسين تنافسية القطاع.

ثالثا: تُظهر النتائج أن الطابع المؤسسي للمشغّل الوطني (سوناطراك) يلعب دورًا مزدوجًا؛ فمن جهة يضمن سيادة الدولة على الموارد الاستراتيجية، ومن جهة أخرى قد يحدّ من المرونة التشغيلية وسرعة اتخاذ القرار الاستثماري، وتؤكد تقارير دولية أن التعقيد الإداري وتعدد مستويات القرار يؤثران سلبا على تبني التكنولوجيا الحديثة وتنفيذ المشاريع في آجالها المحددة (Boyle, 2022).

وعليه تؤكد النتائج الأساسية للدراسة، ومفادها أن فعالية الجباية البترولية لا تقاس بحجم الإيرادات المحققة، بل بمدى قدرتها على تحويل الريع إلى استثمارات منتجة ومستدامة، الأمر الذي يستدعي الانتقال من منطق الجباية المالية البحتة إلى منطق الجباية التنموية المرتبطة بأهداف واضحة وقابلة للقياس.

خاتمة:

تؤكد نتائج هذا البحث أن الجباية البترولية في الجزائر، رغم كونها مصدرًا حيويًّا للإيرادات العامة، لم تُوظّف بعد كأداة فعّالة لدفع عجلة التطوير القطاعي، فالنظام الحالي، الذي يجمع بين ضريبة الأرباح البترولية (IPP) والضريبة الإضافية (TSIP) ورسوم الإنتاج، يولّد عبئًا جبائيًّا فعّالًا يتجاوز 60% في فترات ارتفاع الأسعار، وهو ما يُضعف جاذبية الاستثمار مقارنة بليبيا ونيجيريا، حيث تُطبّق أنظمة أكثر مرونة (Wood Mackenzie, 2023, p. 19)، ويكشف تحليل إنفاق سوناطراك أن أقل من 15% من الميزانية الاستثمارية يُوجّه للبحث والتطوير، ما يهدّد القدرة التنافسية طويلة المدى للقطاع(Sonatrach, 2025, p. 9)

ونظراً للاستنتاجات السابقة التي أظهرت فجوة بين العائدات والاستثمار، وعبءً جبائياً مرتفعاً يحد من الجاذبية الاستثمارية، فإن الدراسة توصي بالتدابير التالية:

– تبني نظام جبائي تصاعدي مرن يرتبط بمؤشرات أداء مثل سعر البرميل، معدل العائد الداخلي(IRR) ، وتكلفة الاستخراج، على غرار ما تطبّقه النرويج والمملكة العربية السعودية.

– ربط جزء من العائدات الجبائية بمؤشرات تطوير قطاعي (مثل إنتاج الغاز غير التقليدي أو نسبة التصنيع المحلي)، عبر صندوق استثماري خاضع لشروط أداء واضحة.

– تخفيف الشروط التعاقدية الإلزامية في العقود الجديدة، خصوصًا الحصة الثابتة لسوناطراك (51%)، والسماح بنماذج مشاركة أكثر تنوعا (مثل عقود الخدمة أو المشاركة المتغيرة حسب المخاطر).

– إدخال ضرائب بيئية تدريجية لتمويل مشاريع الطاقات المتجددة وتخفيض البصمة الكربونية، تماشيًا مع الالتزامات الدولية للجزائر في مؤتمرات المناخ.

– تعزيز الشفافية عبر نشر تقارير دورية عن العائدات الجبائية ووجهات إنفاقها، مستلهمة تجربة مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI).

قائمة المراجع:

– Algerie Presse Service. (2025, November 1). Algeria: Hydrocarbon revenues down by 8%. https://www.aps.dz

– Boadway, R., & Keen, M. (2010). The design of fiscal instruments for petroleum taxation. In P. Daniel, M. Keen, & C. McPherson (Eds.), The taxation of petroleum and minerals: Principles, problems and practice (pp. 63–90). Routledge.

– Boyle, G. (2022). Fiscal regimes and investment in North African oil and gas. Oxford Institute for Energy Studies, No. 128. https://www.oxfordenergy.org

– BP. (2025). BP Statistical Review of World Energy 2025. https://www.bp.com

– Eni. (2025, July 7). SONATRACH, Eni sign $1.35 billion hydrocarbon development agreement. https://www.eni.com

– Expertise France. (2017, September 6). Algerian hydrocarbon sector struggles to meet investment targets. https://www.expertise-france.fr

– IMF. (2023). Algeria: 2023 Article IV Consultation.

– International Monetary Fund. (2020). Algeria: Selected issues paper. IMF Country Report No. 20/176. https://www.imf.org

– International Monetary Fund. (2024). Algeria: 2024 Article IV Consultation. IMF Country Report No. 24/210. https://www.imf.org

International Monetary Fund. (2025). Algeria: 2025 Article IV Consultation. IMF Country Report No. 25/089. https://www.imf.org

– Journal Officiel de la République Algérienne Démocratique et Populaire [JORADP]. (2022). Loi de finances 2022, n° 11. https://www.joradp.dz

– Manzano, O. (2017). Oil taxation and revenue management in Latin America and the Caribbean. In R. Arezki, P. Daniel, & A. Gupta (Eds.), Fiscal regimes for oil and gas: Design and implementation (pp. 107–130). International Monetary Fund & World Bank.

– Ministère de l'Énergie et des Mines (Algeria). (2019). Loi n° 19-13 relative aux hydrocarbures. https://www.mem.gov.dz

– Moody's Analytics. (2025). Algeria | Economic indicators. https://www.moodysanalytics.com

– PwC. (2024). Taxation and investment in oil and gas: Global insights 2024 (p. 27). PricewaterhouseCoopers. https://www.pwc.com

– Sonatrach. (2023, December 22). Sonatrach: $50 bn in investment during 2024–2028. https://www.sonatrach.com

Algeria Energy Intelligence. (2025, May 29). Sonatrach CEO to spotlight Algeria's energy investment potential. https://www.energyintelligence.com

Sonatrach. (2024). Annual operational report 2024. https://www.sonatrach.com

– Sonatrach. (2025). Financial and operational report 2024 (pp. 7–9). https://www.sonatrach.com

– Transparency International. (2024). Corruption and resource governance in North Africa: The case of Algeria.

Wood Mackenzie. (2023). North African upstream investment attractiveness index. https://www.woodmac.com